صراع النفـوذ في البـحر الأحــمر

ترجمات أبعاد
يناير 2026

ترجمة خاصـة

اقـــــرأ في التقريـــر

صراع النفوذ في البحر الأحمر: تداعيات التنافس السعودي–الإماراتي على الأمن الإقليمي والمصالح الأوروبية

من شركاء إلى خصوم: تداعيات الشرخ السعودي-الإماراتي على أوروبا

السعودية تجري محادثات مع مصر والصومال بشأن تحالف عسكري

تبادل استخباراتي مصري–سعودي بشأن التحركات الإماراتية في اليمن

فراغ السلطة في اليمن يهدد التنوع البيولوجي الفريد لأرخبيل سقطرى

تحقيق في مراكز احتجاز مرتبطة بالإمارات في اليمن

كيف تعيد السعودية فرض سلطة الدولة في السودان واليمن؟

الدراما السعودية–الإماراتية في اليمن

الشقاق السعودي–الإماراتي في اليمن وتداعياته الاقتصادية

abaadstudies

www.abaadstudies.org

صراع النفوذ في البحر الأحمر: تداعيات التنافس السعودي–الإماراتي على الأمن الإقليمي والمصالح الأوروبية

كاميـــل لونـــس

في أواخر 2025، نفّذ المجلس الانتقالي الجنوبي — وهو جماعة سياسية يمنية مدعومة من الإمارات — استيلاءً عسكريًا على محافظتي حضرموت والمَهرة اليمنيتين. وردًا على ذلك، شنت المملكة العربية السعودية حملة دبلوماسية وعسكرية قوية، مستهدفة ما وصفته بمسارات توريد الأسلحة الإماراتية، وأقدمت على حل المجلس الانتقالي، ما دفع الإمارات إلى الإعلان عن انسحاب كامل من اليمن.وبعد سنوات من التنافس المحتدم بين الرياض وأبوظبي، بدأ الصدام بينهما يمتد خارج اليمن إلى منطقة البحر الأحمر الأوسع. ويعيد هذا الصراع تشكيل التحالفات الإقليمية، ويهدد بزعزعة الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مؤكدًا أن البحر الأحمر لا يزال نقطة توتر مستمرة يجب على الأوروبيين مراقبتها عن كثب.وعلى الصعيد الموازٍ، كثّفت السعودية ردها على تحركات الإمارات في السودان. وقد اتهمت الأطراف الدولية أبوظبي بدعم قوات الدعم السريع (RSF)، مما ساهم في إطالة أمد الحرب الأهلية ضد القوات المسلحة السودانية (SAF) وأثار استياء الرياض، التي تدعم القوات المسلحة السودانية SAF وتضع نفسها، إلى جانب الولايات المتحدة، كداعم رئيس لجهود الوساطة.وخلال زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى واشنطن في نوفمبر 2025، ذكرت التقارير أنه حث إدارة ترامب على زيادة الضغط على الإمارات بسبب دورها في السودان، وفي الأسابيع التالية كثّفت الرياض

دعمها المادي للقوات المسلحة السودانية (SAF).**إسرائيل تعترف بصوماليلاند** أدى اعتراف إسرائيل بصوماليلاند في أواخر ديسمبر 2025 إلى اندلاع اضطرابات واسعة؛ ومن المتوقع على نطاق واسع أن يكون لهذا القرار صلة بتفويض صومال لاند بإقامة وجود عسكري إسرائيلي أو على الأقل منشآت لجمع المعلومات الاستخباراتية لمراقبة نشاط الحوثيين في اليمن. ويشتبه العديد من المراقبين في أن الإمارات كانت ضالعة في القرار، نظرًا لحضورها الاقتصادي والأمني الكبير في صومال لاند، لا سيما من خلال دورها في تطوير ميناء ومطار بربرة، وسهّلت سابقًا الاتصالات بين السلطات الإسرائيلية وصومال لاند.وليس هذا أول تعاون بين الإمارات وإسرائيل في المنطقة؛ ففي 2021، شاركت الدولتان في تدريبات بحرية مشتركة في البحر الأحمر، وذكرت التقارير أنه تم تطوير نقاط مراقبة مشتركة على جزر بريم وسقطرى اليمنيتين. كما لعبت الإمارات دورًا وسيطًا مهمًا بين السودان وإسرائيل لتسهيل انضمام السودان إلى اتفاقيات أبراهام في العام نفسه.لطالما أثارت أنشطة الإمارات في صومال لاند توترًا مع الحكومة الفيدرالية الصومالية في مقديشو، التي تتهمها بتقويض وحدة أراضي الصومال. وعادت هذه الاتهامات للظهور في 2024، حين هددت إثيوبيا بتأمين وصولها إلى البحر الأحمر عبر بربرة، في إطار تفاهم سابق بين الإمارات وصومال لاند وإثيوبيا لتطوير هذا الممر الاستراتيجي.ويثير اعتراف إسرائيل بصوماليلاند قلق المسؤولين في مقديشو، الذين يخشون أن يعيد هذا القرار تأجيج طموحات إثيوبيا تجاه ميناء بربرة، رغم التوصل إلى اتفاق سلام هش بين الصومال وإثيوبيا في أواخر 2024. وقد شهدت التطورات الأخيرة دعوة مقديشو، التي ترى دور الإمارات وراء التقارب بين إسرائيل وصوماليلاند، إلى تدخل عسكري سعودي في الأرخبيل، كما أعلنت قطع علاقاتها مع الإمارات..

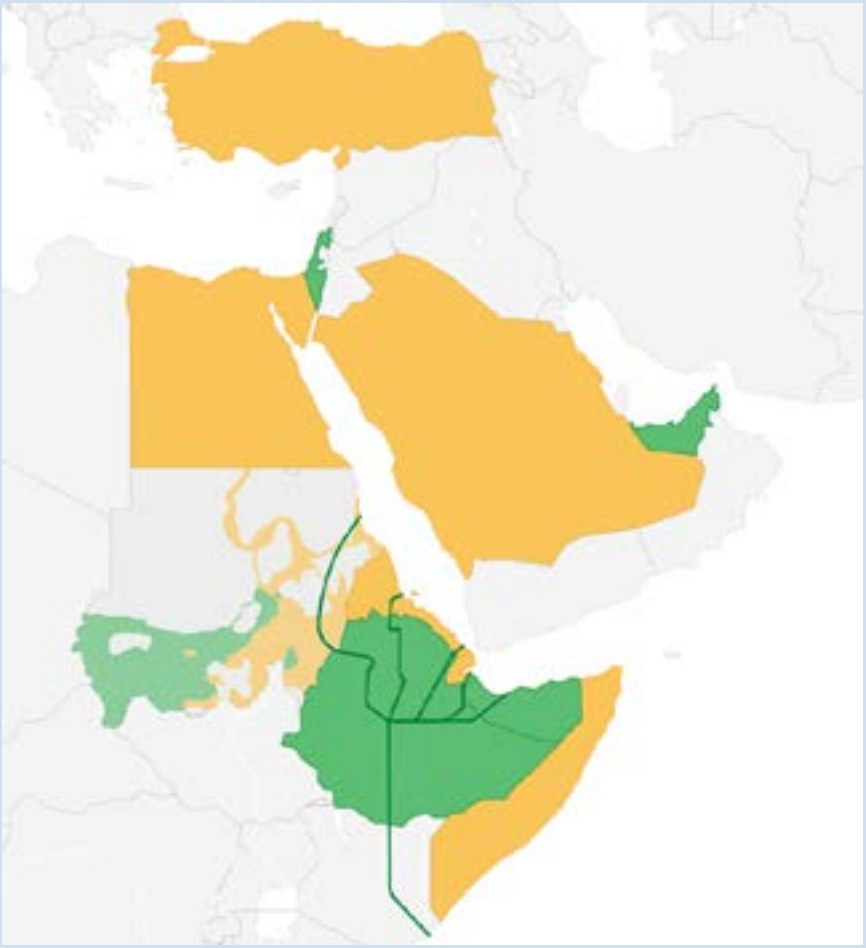

إعادة الاستثمار الإقليمي للرياض

أدت التطورات في الصومال والسودان واليمن إلى دفع المملكة العربية السعودية لتعزيز استثمارات دبلوماسية وعسكرية استراتيجية في منطقة البحر الأحمر، في محاولة لتشكيل تحالف إقليمي متوازن يحد من النفوذ المتنامي للإمارات وإسرائيل. ويعكس هذا التوجه رغبة الرياض في حماية خطوط الملاحة الحيوية، وتأمين حدودها الجنوبية، وتعزيز وضعها كقوة محورية في شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية.وحتى يناير 2026، زار وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان مصر لتأمين دعم القاهرة الرسمي لمواقف الرياض بشأن اليمن، وإطلاق جهود سعودية-مصرية مشتركة لتقييد شبكات الدعم اللوجستي المرتبطة بالإمارات لقوات الدعم السريع في السودان. وشملت هذه الجهود تقييد استخدام الإمارات للمجال الجوي المصري والسعودي للرحلات المشبوهة بتزويد قوات الدعم السريع، بالإضافة إلى الضغط المنسق على القائد العسكري الليبي خليفة حفتر لتعطيل طرق التهريب الإماراتية، بما في ذلك الإغلاق المؤقت لمطار الكفرة، الذي يمثل محورًا لوجستيًا رئيسيًا في شبكات الدعم هذه. وبما أن حفتر يعتمد بشكل كبير على الدعم الإماراتي، قدمت مصر والسعودية دعمًا بديلًا ماليًا وعسكريًا لتعويض النقص، بما يضمن الحفاظ على توازن القوى في ليبيا. كما أطلقت السعودية شراكة عسكرية ثلاثية مع مصر والصومال بعد طلب الأخيرة للدعم إثر اعتراف إسرائيل بصوماليلاند، وأجرت مشاورات موازية مع تركيا بشأن اليمن، بهدف توسيع التعاون الإقليمي وإحكام السيطرة على الممرات البحرية والمنافذ الاستراتيجية في القرن الإفريقي.وعلى الصعيد الأوسع، أعلنت الرياض إطارًا عسكريًا ثلاثيًا مع تركيا وباكستان، وعززت دعمها لقوات الجيش السوداني (SAF)، بما في ذلك التفاوض على صفقة أسلحة بقيمة أربعة مليارات دولار لتزويد القوات بمقاتلات جوية من باكستان. وتسعى المملكة لتقديم نفسها كبديل للإمارات في تجارة الذهب السودانية، مع التخطيط للاستثمار في عدة موانئ استراتيجية على طول البحر الأحمر في السودان وجيبوتي، بعد أن فقدت الإمارات مؤخرًا عقودًا مهمة في المنطقة، ما يعكس تحولًا في موازين النفوذ الإقليمي.**مواجهة الحصار الاستراتيجي** شهدت السنوات الأخيرة تصاعد استياء المملكة العربية السعودية من النشاط الإقليمي للإمارات. فعلى الرغم من الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، تعتبر الرياض أن نهج أبوظبي الخارجي—وخاصة دعمها للجهات غير الحكومية والميليشيات الانفصالية في ليبيا، والصومال، والسودان، واليمن—يشكل عاملًا مستمرًا لزعزعة الاستقرار الإقليمي.ويبرز عامل جديد حاسم يفسر تحول الموقف السعودي: إذ تعتبر الرياض أن إسرائيل أصبحت لاعبًا مؤثرًا في الديناميات الإقليمية، بما يعادل تقريبًا التهديد الذي تمثله إيران من منظور أمني سعودي. ومن هذا المنطلق، يثير تعميق الشراكة الإماراتية-الإسرائيلية—الذي يمتد إلى مناطق غربي اليمن، والبحر الأحمر، والقرن الأفريقي —مخاوف من وقوع الرياض في ما يمكن وصفه بـ»الحصار الاستراتيجي».علاوة على ذلك، تواجه إسرائيل مستويات غير مسبوقة من الرفض الشعبي في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، ما يتيح للسعودية استغلال هذه الديناميات لتأطير محور الإمارات–إسرائيل كعامل تهديد مشترك، وتوظيفه في حشد شركاء إقليميين ضد الأنشطة الإماراتية، وتقوية نفوذها الاستراتيجي في المنطقة.**العامل الإثيوبي** تركز الحملة الدبلوماسية السعودية على مواجهة النفوذ الإماراتي، لكنها تتقاطع أيضًا مع مصالح عدة دول في القرن الأفريقي تسعى للحد من توسع النفوذ الإثيوبي. ومن هذا المنطلق، يُصوَّر هذا التوجه السعودي على أنه جزء من مقاومة إقليمية لتشكيل مثلث التعاون الإماراتي–الإسرائيلي–الإثيوبي، الذي يُنظر إليه على أنه يشكل تهديدًا استراتيجيًا للمملكة ولحلفائها في البحر الأحمر.وقد تصاعدت التوترات الإثيوبية منذ عام 2020 في سبيل تأمين الوصول

إلى البحر الأحمر، سواء عبر ميناء بربرة في صوماليلاند أو ميناء عصب في إريتريا، ما أدى إلى سلسلة من الأزمات الدبلوماسية الحادة. وبلغت أزمة الصومال ذروتها في أواخر 2024، قبل أن يُبرم اتفاق هش بوساطة تركيا لتهدئة التوتر، بينما شهدت العلاقات مع إريتريا تدهورًا كبيرًا في 2025، ما أثار مخاوف من احتمال تدخل عسكري إثيوبي في المنطقة.لقد دفع النزاع الطويل لإثيوبيا مع مصر والسودان حول إدارة مياه النيل إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي والعسكري في القرن الإفريقي، بما يشمل جيبوتي وإريتريا والصومال والسودان، بما في ذلك الالتزام بنشر قوات في الصومال لدعم استقرار حلفائها الإقليميين. ونظرًا للعلاقات الوثيقة بين أبوظبي وأديس أبابا، ترى مصر في الحملة السعودية ضد النفوذ الإماراتي فرصة لتعزيز أجندتها المناهضة لتوسّع النفوذ الإثيوبي، بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية في البحر الأحمر وضمان أمن الممرات البحرية الحيوية في المنطقة.**شبكة من عدم الاستقرار** لا يمكن حاليًا الجزم بما إذا كانت التحالفات الإقليمية الجديدة ستؤدي إلى تراجع دائم لنفوذ الإمارات أو إعادة فرض السيطرة السعودية الكاملة على البحر الأحمر. ويشير الانسحاب السريع للإمارات من اليمن إلى رغبتها الواضحة في تجنّب أي تصادم مباشر إضافي مع الرياض.ومع ذلك، بينما من المرجح أن تتبنى الإمارات موقفًا متحفظًا على المدى القصير، فإن طموحاتها الإقليمية قد تعود بأشكال جديدة لاحقًا. ويبرز التحدي في مواجهة الشبكات الإماراتية في القرن الإفريقي: فمثلًا، إعلان الصومال إلغاء جميع الاتفاقيات مع الإمارات، بما في ذلك الاستثمارات في الموانئ الاستراتيجية، من غير المرجح أن يكون له تأثير عملي فوري نظرًا للقيود الهيكلية على سلطة مقديشو وإمكانياتها المحدودة على التحكم في تصرفات الكيانات الانفصالية وأعضاء الحكومة الفيدرالية.وتعكس هذه التطورات اتجاهًا أوسع: يظل البحر الأحمر منطقة مركزية لعدم الاستقرار، متأثرًا بتشابك النزاعات والمنافسات في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا. ومن المرجح أن يستمر التنافس السعودي–الإماراتي في تغذية هذا التذبذب، مع انعكاسات مباشرة على الأمن البحري والتوازن الاستراتيجي في المنطقة.**ما الذي ينبغي على الأوروبيين فعله** يحتاج صانعو القرار الأوروبيون إلى متابعة التطورات في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي عن كثب، على الرغم من انشغالهم بأولويات جيوسياسية أخرى، مثل الأزمة في أوكرانيا والمصالح في غرينلاند. ويستلزم الأمر مقاربة متوازنة تجاه كل من الإمارات والسعودية، لتجنب الانزلاق إلى التنافس الإقليمي أو الانحياز في الصراعات الإقليمية.وفي الوقت نفسه، يمكن للدفع الحالي لمواجهة النفوذ الإماراتي أن يشكّل فرصة للأوروبيين لممارسة ضغط دبلوماسي على أبوظبي لتعزيز سلوك أكثر استقرارًا وبناءً في المناطق التي تتقاطع فيها مصالحها مع المصالح الأوروبية. في اليمن، قد يتيح الاستيلاء السعودي الأخير فرصة لإعادة توحيد القوى المناهضة للحوثيين، ودفع النزاع نحو تسوية سياسية ممكنة.أما في السودان، فيستمر النزاع دون حل واضح، لكن الضغط الدولي المتزايد على الإمارات يمكن أن يُتيح للأوروبيين دورًا في تنسيق جهودهم للحد من دعم أبوظبي لقوات الدعم السريع، والمساهمة في تعزيز الوساطة الدولية لتحريك العملية السياسية نحو استقرار نسبي.في سياق متصل، يثير اعتراف إسرائيل بصوماليلاند مخاطر إضافية تتعلق بتفتيت الصومال وإحياء سرديات التطرف، كما قد يشجع إثيوبيا على إعادة تفعيل طموحاتها بشأن ميناء بربرة. وإذا ما عمّقت السعودية تدخلها في الصومال، ينبغي على الأوروبيين دعم جهود التنمية السعودية وتعزيز التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، بما يساهم في الاستقرار الإقليمي ويحد من تفاقم التفكك الداخلي.

https://ecfr.eu/article/power-struggle-what-the-saudi-uae-rivalry-means-for-/the-red-sea-and-europe

من شركاء إلى خصوم: تداعيات الشرخ السعودي-الإماراتي على أوروبا

سينزيا بيانكو

في ديسمبر 2025، شنّ المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات هجومًا واسع النطاق على محافظتي حضرموت والمهرة في اليمن، مستوليًا على أراضٍ رئيسية في أنحاء الجنوب. وقد أدى اقترابه الشديد من الحدود السعودية إلى تصعيد التوتر مع الرياض، التي رأت في هذه الخطوة تهديدًا لأمنها القومي وخرقًا للتفاهم القائم بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى إثر ذلك، دعت السلطات السعودية القوات الإماراتية إلى الانسحاب من اليمن، ونفّذت ضربات استهدفت شحنات ومنشآت يُعتقد أنها مرتبطة بعمليات المجلس الانتقالي الجنوبي.غير أن هذا الشرخ يعكس تباعدًا جيوسياسيًا بين الرياض وأبوظبي يتجاوز بكثير الساحة اليمنية. فشراكة خليجية عربية كانت تنسق بشكل مشترك في السابق تحوّلت إلى منافسة جيوسياسية تتجلّى عبر الشرق الأوسط وأفريقيا والبحر الأحمر.واليوم، يتنافس البلدان على السيطرة على الموارد الاقتصادية والمعدنية وموارد الطاقة، وكذلك على التقنيات الحيوية مثل الذكاء الاصطناعي. وفي جميع هذه المجالات، سيؤثر تصاعد المنافسة السعودية-الإماراتية تأثيرًا مباشرًا على الحكومات الأوروبية التي تحتفظ بمصالح استراتيجية مع البلدين. ويتعيّن على الأوروبيين تجنّب التحوّل إلى ساحات لهذا التنافس، من خلال مقاربة متوازنة للشرخ، والتركيز على الحدّ من تفاقم الصراعات الإقليمية.**تداعيات جيوسياسية أوسع** في سبتمبر 2025، وبعد سنوات من انقطاع التواصل، زار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عقب الضربة الإسرائيلية التي استهدفت قطر. ثم توجّه محمد بن زايد إلى الدوحة لاستكشاف إمكانية إنشاء جبهة خليجية عربية موحّدة وفاعلة، قادرة على الاستجابة للتحولات الجيوسياسية الإقليمية. إلا

أن هذا الشرخ دمّر الزخم النادر الذي كان قائمًا لتطوير «رؤية خليجية» على مستوى الإقليم الأوسع. فقد انهار التحالف الاستراتيجي السعودي-الإماراتي، القائم أصلًا على علاقات شخصية متوترة بين قيادتي البلدين.ومع تراجع قوة إيران، وتعثر القوى الإقليمية التقليدية مثل مصر في الاضطلاع بدور قيادي، وتشتّت تركيا عبر مسارح جيوسياسية متعددة، كان من الممكن أن يفضي التنسيق بين أبوظبي والدوحة والرياض إلى تحالف تقدّم من خلاله دول الخليج العربي جبهة موحّدة أمام العالم. غير أن استمرار انعدام الثقة السياسية والتشكيك المتبادل، إلى جانب الارتياب من أجندات متوازية، قوض الثقة المتبادلة. وقد زادت التطورات الأخيرة في اليمن القطيعة، ليصبح مسرح الصراع الرئيسي الآن هو البحر الأحمر والحضور الإسرائيلي المتنامي فيه، الذي تسعى إسرائيل من خلاله إلى ترسيخ طموحاتها الإقليمية.**الحسابات الجيوسياسية للمملكة العربية السعودية** لو نجح هجوم المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، لكان قد أحكم سيطرته على مضيق باب المندب. وتعتبر الرياض هذا المجلس وكيلًا غير موثوق لدولة الإمارات؛ إذ عرض المجلس علنًا على إسرائيل التطبيع والتعاون الأمني مقابل دعم إسرائيل لتطلعاته الاستقلالية في جنوب اليمن. وكانت إسرائيل تمتلك بالفعل حضورًا استخباراتيًا في جزيرة سقطرى اليمنية، التي كانت حتى ديسمبر تحت سيطرة الإمارات. كما اعترفت إسرائيل مؤخرًا بالجمهورية الانفصالية في أرض الصومال مقابل الحصول على وصول عسكري، بما يتقاطع مع الوجود الإماراتي الممتد منذ فترة طويلة في ميناء بربرة.وتقاوم المملكة العربية السعودية الضغوط الرامية إلى تطبيع العلاقات مع تل أبيب، وتعتقد أن الاصطفاف الاستراتيجي بين الإمارات وإسرائيل يرقى إلى محاولة تطويق.وفي السودان، تدعم المملكة العربية السعودية القوات المسلحة السودانية والحكومة المركزية. في المقابل، تدعم دولة الإمارات قوات الدعم السريع، التي تسيطر على جزء كبير من تجارة الذهب غير الرسمية في السودان وعلى المسارات البرية المؤدية إلى البحر الأحمر، ولها علاقات مع إسرائيل. وتقاوم المملكة العربية السعودية الضغوط الرامية إلى تطبيع العلاقات مع تل أبيب، وتعتقد أن الاصطفاف الاستراتيجي بين الإمارات وإسرائيل يرقى إلى محاولة تطويق.وستواصل الرياض السعي إلى ترسيخ قيادتها في أنحاء الشرق الأوسط بهدف احتواء إسرائيل التي تتجه نحو هيمنة متزايدة، وإضعاف النفوذ الإماراتي. فعلى سبيل المثال، تنسّق المملكة توسيع تحالفها الدفاعي مع باكستان باتجاه تركيا، وتضغط على مصر لتقييد المجال الجوي أمام رحلات الشحن الإماراتية التي تشتبه في أنها تزوّد قوات الدعم السريع في السودان. وفي الوقت نفسه، تتوسط السعودية في نقل طائرات مقاتلة باكستانية إلى القوات المسلحة السودانية.

تداعيات ذلك على دولة الإمارات العربية المتحدة

غير أن دولة الإمارات تمتلك بدورها نفوذًا واسعًا عبر العواصم الإقليمية، فضلًا عن ثقل دولي كبير. فعقب توغل المجلس الانتقالي الجنوبي، نسّق القادة المصريون والأتراك أولًا مع المملكة العربية السعودية، ثم تواصلوا مع نظرائهم الإماراتيين لضمان الحفاظ على توازن جيوسياسي. وتواجه دول مثل سوريا ولبنان والعراق وحتى فلسطين—التي تعتمد على العواصم الخليجية العربية في تمويلات حيوية لإعادة الإعمار، والمنخرطة في الأجندة الأمنية الإسرائيلية—خطرًا متزايدًا من زعزعة الاستقرار بفعل الضغوط لاتخاذ موقف في الخلاف السعودي-الإماراتي.وقد شهدت الإمارات تراجع المجلس الانتقالي الجنوبي أمام الضغوط السعودية. وقد تختار أبوظبي الآن أيضًا نهج الحذر والسعي إلى تهدئة فورية، لكنها لن تنصاع لتفضيلات الرياض الإقليمية أو مطالبها على نحو شامل. بل قد تعمّق بهدوء اصطفافها مع إسرائيل بوصفها مُضاعِفًا استراتيجيًا في المنطقة—دولة تمتلك موارد وشبكات ونفوذًا—لتوسيع نطاق شركائها. ومن شأن تقارب إماراتي-إسرائيلي أوثق أن يمكّن السعودية من تصوير الإمارات على أنها تصطف مع حكومة متورطة في ارتكاب فظائع بحق الفلسطينيين، في وقت يتبلور فيه إجماع عربي يرى أن إسرائيل، لا إيران، هي العامل الرئيسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة. ومن ناحية أخرى، قد يوفّر التقارب الإماراتي المتزايد مع إسرائيل دعمًا سياسيًا من الولايات المتحدة.وفي الواقع، تعزّزت ثقة السعودية في الإقدام على قطيعة علنية مع الإمارات عقب زيارة محمد بن سلمان إلى واشنطن، حين أقنعت إدارة ترامب إياه بأن الرئيس غير مرجّح أن ينحاز إلى أبوظبي في حال نشوب خلاف خليجي عربي. ومع ذلك، أثبتت الشبكات الإماراتية في واشنطن مرونتها سابقًا، حتى في قضايا شديدة الحساسية مثل الصين وروسيا. ومن المرجّح أن تتمكن من الصمود أمام أي حملات ضغط سعودية قد تتعرض لها.

ما الذي يعنيه ذلك لأوروبا

التوازن، لا الحياد

من المرجّح أن يسعى البلدان إلى إشراك شركائهما الدوليين—بما في ذلك الصين والهند والولايات المتحدة ودول أوروبية رئيسية مثل فرنسا—في هذه المنافسة الجيوسياسية. وبناءً عليه، ينبغي على الأوروبيين التحرك بحذر، على غرار ما فعلوه خلال الأزمة الدبلوماسية مع قطر عام 2017.وعلى الرغم من أن التصعيد غير مرجّح أن يفضي إلى مقاطعة سياسية وحصار اقتصادي جديدين، فإن على العواصم الأوروبية توقّع مسار مماثل: توترات حادة على المدى القصير إلى المتوسط، تليها إعادة معايرة ومصالحة في نهاية المطاف. ومن المرجّح أن يتحقق ذلك عبر تسوية تميل بدرجة معتدلة لصالح السعودية. غير أن الإمارات اليوم في موقع أقوى مما كانت عليه قطر قبل ثماني سنوات. وقد يبالغ الأوروبيون في تقدير قدرة السعودية على تنظيم مخرجات إقليمية، ولا سيما عند مواجهة تحركات مضادة إماراتية.ومع ذلك، فإن التوازن لا يعني الحياد. يتعيّن على الأوروبيين الاصطفاف مع كل دولة عندما تكون مصالحهم الجوهرية على المحك. فالسعودية تقدّم الإمارات على أنها تدعم مشاريع انفصالية وتفتيتًا سياسيًا عبر وكلاء محليين وهياكل حوكمة موازية. وفي المقابل، تميل الرياض على نحو متزايد إلى تفضيل الاستقرار القائم على العلاقات بين الدول—حتى مع شركاء غير مثاليين—بوصفه وسيلة لتقليل التقلبات وتأمين الحدود. ويتوافق ذلك بدرجة أكبر مع أولويات أوروبا.وفي السودان، ينبغي على الأوروبيين دعم الضغوط السعودية الحالية لدفع السياسات الإماراتية نحو المساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الدعم السريع. وفي مجال الأمن البحري والتهريب، توشك السعودية على أن تصبح محاورًا أكثر أهمية من الإمارات—غير أن العكس قد يكون مرجّحًا في ملف القرصنة.**حماية التجارة والممرات** سيكون لدور أوروبي أكبر في أمن البحر الأحمر ضرورة لحماية الترابط والمصالح الجيو-اقتصادية. فالتوترات السعودية-الإماراتية تجعل إحراز تقدم بشأن المسار البري لممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا الاقتصادي (IMEC)، الذي يربط إسرائيل والأردن والسعودية والإمارات، أمرًا غير مرجّح. وفي الواقع، يمكن أن يكون تعزيز العلاقات الثنائية مفيدًا للاتحاد الأوروبي أيضًا. إذ ينبغي له استخدام مسار اتفاقية الشراكة الاستراتيجية (SPA) لإعطاء الأولوية للمشاركة مع كلٍّ من الرياض وأبوظبي، وتشجيع السعودية على الاستجابة للدعوة إلى مفاوضات اتفاقية الشراكة الاستراتيجية SPA بما يوازي الاستجابة الإيجابية التي أبدتها الإمارات. إن اعتماد الاتحاد الأوروبي مقاربات ثنائية، بدلًا من مقاربات إقليمية شاملة، تجاه كلٍّ من الرياض وأبوظبي، سيضعه في موقع أفضل لتأمين محادثات ثنائية في مجالات تمتد من التجارة إلى الذكاء الاصطناعي السيادي.وأخيرًا، قد تتحول المنافسة السعودية-الإماراتية إلى مزاد نفوذ في ملفات إعادة الإعمار في غزة والعراق والسودان وسوريا واليمن. ومن المرجّح أن تظلّ الأموال الأوروبية لا غنى عنها، في حين يتراجع النفوذ السياسي الأوروبي. ويتعيّن على الاتحاد الأوروبي توجيه المنافسة البنّاءة في المنطقة من خلال مواءمة التمويل مع الأطراف التي تقدّم دعمًا مستدامًا لإعادة الإعمار والحوكمة، وتثبيط المشاريع المصممة أساسًا لتكديس النفوذ السياسي.لقد انفجر التباعد السعودي-الإماراتي الذي استمر سنوات تحت وطأة تحولات جيوسياسية متسارعة في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وما تزال الرؤية غير واضحة؛ فالاحتجاجات تهدّد استقرار النظام الإيراني، وإسرائيل تواجه انتخابات جديدة خلال أشهر، إلى جانب تطورات أخرى. ويتعيّن على الأوروبيين البقاء في حالة يقظة إزاء هذا المشهد المتغيّر باستمرار، مع التحلي بالمرونة الكافية للتكيّف.

https://ecfr.eu/article/from-partners-to-rivals-what-the-saudi-uae-ruptu

/re-means-for-europeans

السعودية تجري محادثات مع مصر والصومال بشأن تحالف عسكري

سايمون ماركس وسام داغر

Bloomberg

تعمل المملكة العربية السعودية على وضع اللمسات النهائية لاتفاق بشأن تحالف عسكري جديد مع الصومال ومصر، في إطار مساعيها للحدّ من النفوذ الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة.ومن المقرر أن يتوجّه الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إلى السعودية قريبًا لإتمام الاتفاق، الذي يهدف إلى تعزيز تعاون أكثر استراتيجية في مجال أمن البحر الأحمر، فضلًا عن تعميق التعاون العسكري، وذلك وفقًا لشخصين مطّلعين على الأمر.وقد ألغت الصومال اتفاقيات أمنية واتفاقيات موانئ مع الإمارات، متهمةً الدولة الخليجية بانتهاك سيادتها عبر إخراج قائد انفصالي يمني عبر أراضيها.ودفع مسؤولون سعوديون الحكومة الصومالية إلى كبح علاقاتها مع الإمارات. وقد تصاعدت التوترات بين عضوي تحالف «أوبك+» بعد أن أمرت المملكة الإمارات بسحب قواتها من اليمن، في مسعىً منها لتقليص نفوذ منافستها.وكانت المملكة العربية السعودية داعمًا ثابتًا لوحدة أراضي الصومال ولمعركته ضد جماعة «الشباب» الإسلامية، رغم أنها لم تقدّم حتى الآن دعمًا ماديًا كبيرًا. ومن شأن الاتفاق الجديد أن يشكّل المرة الأولى التي تسعى فيها المملكة إلى تعزيز أمن وقدرات الصومال العسكرية بصورة مباشرة.وأكد متحدث باسم الحكومة الصومالية أن اتفاقًا قيد الإعداد، لكنه امتنع عن الإدلاء بمزيد من التعليقات. ولم يرد متحدثون باسم الحكومة السعودية ووزارة الدفاع على طلبات التعليق. كما لم ترد الحكومة المصرية على أسئلة بشأن الاتفاق.وقد زادت الإمارات حضورها في أنحاء أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، في إطار سعيها لتنويع اقتصادها وتعزيز نفوذها في الخارج، من خلال دعم فصائل عسكرية تسعى إلى السلطة في ليبيا والسودان. وبينما أكدت مجددًا دعمها لوحدة أراضي الصومال، استثمرت في موانئ بربرة في إقليم أرض الصومال الانفصالي، وبوصاصو في إقليم بونتلاند.ويأتي قرار الصومال إلغاء علاقاتها مع الإمارات بعد أن أصبحت إسرائيل أول دولة تعترف بإقليم أرض الصومال، ما منح الإقليم شريكًا جديدًا على ساحل البحر الأحمر الاستراتيجي — وهي خطوة قوبلت بإدانة سريعة من السعودية ومصر وتركيا. وقد حشدت المملكة أعضاء منظمة التعاون الإسلامي لرفض ما وصفته بـ«الإجراء غير القانوني» من جانب إسرائيل. وأصدرت المنظمة، التي تتخذ من مدينة جدة السعودية مقرًا لها، بيانًا ختاميًا وصف اتفاق الاعتراف بأنه «تهديد مباشر للسلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر».وكانت مصر قد دخلت العام الماضي في اتفاق منفصل مع مقديشو لتعزيز العلاقات، وتطوير التعاون العسكري، وتقوية قدرات الدولة الصومالية ومؤسساتها.

https://www.bloomberg.com/news/articles/2026-01-16/saudi-arabia-in-talks-with-egypt-somalia-on-military-coalition

تبادل استخباراتي مصري-سعودي بشأن التحركات الإماراتية في اليمن

MIDDLE EAST EYE

قال مصدر رئاسي مصري رفيع المستوى لموقع «ميدل إيست آي» إن مصر مرّرت إلى السلطات السعودية معلومات استخباراتية حول عمليات إماراتية حديثة في اليمن، في إطار مساعٍ لإعادة بناء العلاقات المتوترة مع الرياض.وجاءت هذه الخطوة في ظل تصاعد التوترات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ينظر مسؤولون مصريون إلى الدعم الإماراتي لجماعات مسلحة وانفصالية في اليمن والسودان وأرض الصومال بوصفه تهديدًا متناميًا للأمن القومي المصري.وقال المصدر: «قدّمت مصر الإمارات كقربان لاستعادة الدعم السعودي والحفاظ على الأمن القومي»، واصفًا الخطوة بأنها «مناورة مخططة بعناية».وقد شهدت الشراكة بين السعودية والإمارات في اليمن تفككًا حادًا خلال الأسابيع الأخيرة.ففي مطلع يناير، شنّت السعودية ضربات على حليف الإمارات في اليمن، المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، ردًا على سيطرته الأحادية على محافظات شرقية رئيسية. وتقدّمت لاحقًا القوات المدعومة من السعودية، وانهت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، واستعادت القوات الحكومية عدن والمناطق المحيطة بها.واتهمت السعودية بعد ذلك أبوظبي بتسهيل فرار قائد المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي، من اليمن إلى الإمارات عبر أرض الصومال.وفي يوم الاثنين، أعلن مجلس القيادة الرئاسي المدعوم من السعودية، وهو الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، أن قواته استعادت السيطرة الكاملة على الجنوب من المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات. وكان «ميدل إيست آي» قد أفاد الأسبوع الماضي بأن عدن، العاصمة التي كان المجلس الانتقالي الجنوبي يعدها لدولة مستقلة مستقبلية، لم تعد تحت سيطرة الانفصاليين. وأشار التقرير إلى أن الجنود الذين يقومون حاليًا بدوريات في المدينة كانوا في السابق متحالفين مع المجلس الانتقالي الجنوبي، لكنهم انشقوا لاحقًا لدعم مجلس القيادة الرئاسي.وبحسب المصدر الرئاسي، راقبت وحدات الاستخبارات والقوات البحرية المصرية تحركات السفن الإماراتية في الفترة التي سبقت العملية السعودية ضد المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، باستخدام أنظمة الرادار ووسائل مراقبة أخرى، وشاركت الإحداثيات وأنماط النشاط مع السلطات السعودية.وأضاف المصدر أن القاهرة سلّمت أيضًا تسجيلات لمسؤولين إماراتيين يناقشون أهدافهم في اليمن وتنسيقاتهم مع قادة المجلس الانتقالي الجنوبي.وقال المصدر: «قدّمت مصر تسجيلات تُظهر ما كانت تقوم به الإمارات في اليمن، وأهدافها، وكيف كانت تعمل مع القوات الجنوبية».

الاستخبارات المصرية

وأضاف المصدر أن مسؤولين مصريين أطلعوا السعودية كذلك على ما وصفوه بدعم أبوظبي لقوات الدعم السريع في السودان، مشيرين إلى أوجه تشابه مع الأنشطة الإماراتية في جنوب اليمن.وتزامن تبادل المعلومات الاستخباراتية مع تنسيق أوثق بين القاهرة والرياض، تجلّى في زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إلى مصر في وقت سابق من هذا الشهر، حيث التقى بوزير الخارجية بدر عبد العاطي والرئيس عبد الفتاح السيسي.وقال المصدر: «اتفقت مصر والسعودية على العمل معًا بشأن اليمن والسودان، وعلى مراقبة التحركات على الأرض عن كثب».وعقب زيارة بن فرحان، طلبت الرياض من القاهرة تجهيز قواتها البحرية لتعطيل أي خطوط إمداد محتملة من الإمارات إلى جنوب اليمن.وقال المصدر: «طلبت السعودية أن تكون القوات البحرية المصرية على استعداد لقطع خط الإمداد من الإمارات إلى المجلس الانتقالي الجنوبي»، مضيفًا أن سفن «ميسترال» المصرية نُشرت في مناطق أبعد جنوبًا في البحر الأحمر لمراقبة النشاط الإماراتي.وأثار تبادل المعلومات الاستخباراتية استياء أبوظبي، بحسب مصدر دبلوماسي مصري منفصل تحدّث إلى «ميدل إيست آي».وقال المصدر، طالبًا عدم الكشف عن هويته: «اعترضت أبوظبي على قيام مصر باعتراض معلومات وتمريرها إلى السعودية. وحذّرونا من تحسين العلاقات مع الرياض على حساب الإمارات».وأضاف المصدر: «شددوا على المصالح المشتركة بين بلدينا وضرورة الحفاظ عليها، بما في ذلك الاستثمارات والتعاون الاقتصادي».وتابع المصدر الدبلوماسي: «أثرنا مخاوفنا بشأن الدعم الإماراتي لجماعات مسلحة في السودان وتأثير ذلك في الاستقرار الإقليمي وحدود مصر».وأضاف: «وأكدوا ضرورة حماية مصالحهم مع الحفاظ على الأهداف الأمنية المشتركة».

تقارب مصري-سعودي

اصطفت مصر حتى الآن بشكل أوثق مع موقف السعودية الداعي إلى الحفاظ على وحدة اليمن وتجنّب تفكيكه.وعلى الرغم من العلاقات القوية التي تربط القاهرة بكل من الرياض وأبوظبي، شدد المسؤولون المصريون على أهمية وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه، ودعوا إلى التهدئة والحوار السياسي بدلًا من دعم الحركات الانفصالية.وقبل هذا التقارب بشأن اليمن، كانت العلاقات المصرية-السعودية قد أظهرت مؤشرات توتر، إذ كان البلدان يتبعان أولويات متنافسة إزاء قضايا إقليمية عدة، من بينها اليمن والسودان وغزة.وتقول مصر إن مواقفها «متطابقة» مع السعودية بشأن اليمن والسودان، غير أن ديناميات مصر الخليجية بدأت تتغير بهدوء خلال الأشهر الأخيرة.إذ بات مسؤولون في مصر ينظرون إلى النفوذ الإماراتي، ولا سيما دعمه للانفصاليين في المنطقة، على أنه لا يتماشى بالكامل مع الأولويات طويلة الأمد لمصر وقد تبلور ذلك هذا الشهر عندما رفضت الشركة القابضة للنقل البحري والبري المملوكة للدولة عرضًا تقدّمت به شركة «بلاك كاسبيان لوجيستكس هولدينغ ليمتد» ومقرها الإمارات للاستحواذ على حصص إضافية في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، وهي مشغّل موانئ استراتيجي تمتلك الإمارات فيه بالفعل نحو 20 في المئة.وقال المصدر الرئاسي: «بعد التقارب الأخير مع السعودية، وجّه السيسي المسؤولين بوقف بيع بعض الأصول التي كان قد جرى الاتفاق عليها سابقًا مع الإمارات، رغم الموافقة المبدئية السابقة».وفي الوقت نفسه، أصبحت الحرب في اليمن وتأثيرها في أمن البحر الأحمر محورًا أساسيًا في قرارات مصر. فقد أدت هجمات جماعة الحوثي اليمنية على الشحن التجاري إلى رفع التكاليف وتهديد قناة السويس، ما جعل الصراع مسألة بقاء اقتصادي.ويؤكد الموقف العلني لمصر دعمها لدعوات السعودية إلى حلول سياسية، مع تجنّب المواجهة مع أبوظبي.وقال المصدر الرئاسي: «تدعم مصر السعودية في اليمن، وتقف بحزم ضد التحركات الانفصالية في الجنوب، وتؤكد أهمية وحدة اليمن»

https://www.middleeasteye.net/news/egypt-shared-intelligence-saudi-arabia-uae-activities-yemen-and-sudan?fbclid=IwY2xjawPTi_xicmlkETEwT3p-ZU01JY3VSRWJtc28wc3J0YwZhcHBfaWQQMjIyMDM5MTc4ODIwMDg5MgA-BHoGH5BxiAnAfxjhRASgEyjwmfdA1ONk8VR5Rt1g6evv5Av8T4WM-WBB75Qj0G&brid=J1rvnCb8rC2mTD6vxTl4IQ.

فراغ السلطة في اليمن يهدد التنوع البيولوجي الفريد لأرخبيل سقطرى

نورا الدحفيري

حتى وقت قريب، لم تكن سقطرى تحظى بقدر يُذكر من التغطية الإخبارية الدولية. وكان ذكر هذا الأرخبيل اليمني ذي الطبيعة الفردوسية في المحيط الهندي، بالقرب من خليج عدن، يرد غالبًا في مجلات السفر والأدلة السياحية فحسب. غير أن نهاية ديسمبر شهدت تحولًا مفاجئًا، إذ علق نحو 600 زائر في الجزيرة بسبب التوترات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، الحليفين اللذين بإتت تتباين مصالحهما في جنوب اليمن، المنطقة التي أنهكتها الحرب الأهلية على مدى عقد كامل.وأعاد الجدل حول سبل إجلاء الأجانب تسليط الضوء على قضية أخرى في سقطرى كانت قد تراجعت سابقًا خلف التطورات السياسية والعسكرية: تعرّض تنوعها البيولوجي الفريد والغني—والذي منحها صفة موقع تراث عالمي لليونسكو عام 2008—لممارسات وانتهاكات قد تكون لها آثار غير لا يمكن تداركها.تقع سقطرى على بُعد نحو 155 ميلًا من السواحل الصومالية، وأكثر من 186 ميلًا من البرّ اليمني. وتتمتع بموقع استراتيجي للتجارة البحرية العالمية لوقوعها بين الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي. ومنذ عام 2020، تخضع سقطرى لسيطرة فعلية لجماعة انفصالية هي المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، التي أسهمت أيضًا في تمويل إعادة تأهيل المطار وبنية تحتية أخرى. وقد أدّت هذه الاستثمارات — التي يتعارض كثير منها مع توصيات اليونسكو — بصورة غير مباشرة إلى تدفق سياحي واسع، وما يرتبط به من عائدات مالية.وأدّى هذا الدعم المقدم للقوى الانفصالية إلى زيادة التصدع داخل التحالف السعودي-الإماراتي، إذ تواصل الرياض دعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، في حين سارت أبوظبي في مسار مختلف. وفي 30 ديسمبر، استهدفت السعودية ميناءً في جنوب اليمن، حيث أفيد بوجود شحنة أسلحة كانت الإمارات ترسلها إلى تلك القوى. وعقب الحادثة، أعلنت الإمارات سحب قواتها من البلاد، وتبع ذلك فرض قيود جوية حالت دون مغادرة السياح للأرخبيل. وفي نهاية المطاف، جرى إجلاء الزوار إلى جدة في المملكة العربية السعودية يوم السبت الماضي، بحسب ما أفادت به وكالة رويترز.تُقدّر اليونسكو أن أرخبيل سقطرى، المؤلف من أربع جزر رئيسية وجزيرتين صغيرتين، يضم مئات الأنواع المتوطنة؛ إذ إن 37% من نباتاته البالغ عددها 825 نوعًا، و90% من الزواحف، و95% من القواقع البرية، لا توجد في أي مكان آخر في العالم. ويؤكد خبراء بيئيون وقادة محليون أن هذه الثروة الطبيعية باتت مهددة على نحو متزايد.وقال محمد جميح، السفير اليمني لدى اليونسكو، لصحيفة EL PAÍS: «تعرّضت سقطرى لأضرار جسيمة، لا سيما نتيجة التوسع العمراني وتطوير المناطق المحمية والمحميات الطبيعية. فالاستثمارات غير المرخّصة تنتهك اللوائح الخاصة بالمواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي».

أعمال تجارية أم تضامن؟

تسارع التدهور مع اندلاع الحرب الأهلية في اليمن أواخر عام 2014، حين أطاح الحوثيون بالقيادة في صنعاء، وتدخلت المملكة العربية السعودية، بدعم من الإمارات العربية المتحدة، عسكريًا لمساندة الحكومة المعترف بها دوليًا. واليوم، لا تزال الحرب تمزّق البلاد وتفاقم الفقر. ويواصل الحوثيون السيطرة على صنعاء ومناطق أخرى في شمال البلاد، فيما تعزّزت في الجنوب الحركة الانفصالية المدعومة من الإمارات.وقد أفضى هذا الفراغ في السلطة وما رافقه من ارتباك إداري إلى انتهاكات في سقطرى؛ إذ أفاد ناشطون بأن جهات إماراتية شرعت في شراء مساحات واسعة من الأراضي الواقعة ضمن مناطق محمية، من بينها محمية دكسم وحديقة دليشة، بزعم تخصيصها لمشاريع غير ربحية عبر «مؤسسة خليفة»، وهي جهة خيرية إماراتية تركز على الصحة والتعليم والتنمية.ووفقًا لعبد اللطيف عامر، وهو متخصص يمني في التنوع البيولوجي والسياحة البيئية، فإن تصرفات الإمارات تُعد انتهاكًا لاتفاقية التراث العالمي، التي تنص على أن الدول الموقعة يجب ألا "تتخذ أي تدابير متعمدة قد تضر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتراث الثقافي والطبيعي." وقد صادقت الإمارات على المعاهدة في عام 2001.إضافة إلى ذلك، فإن عمليات الاستحواذ هذه تنتهك أيضًا القانون اليمني المنظّم لملكية الأجانب للأصول، فضلًا عن المرسوم الرئاسي الخاص بمناطق الحماية والتنمية البيئية. ويقول عامر: «إن شراء هذه المساحات الكبيرة يضرّ بالأنواع التي تعيش في هذه المناطق، والتي تعاني أصلًا من تنمية غير منضبطة. وتشكل المحميات والحدائق الوطنية نحو 90% من مساحة سقطرى».وقد حذّر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مرارًا من فقدان التنوع البيولوجي في مناطق النزاع، ولا سيما النظم البيئية المعزولة والجزرية، التي تكون شديدة الهشاشة أمام الاستغلال خلال فترات ضعف الحوكمة.

القادة المحليون يدفعون ثمن التحدث علنًا

يحاول سكان سقطرى مقاومة هذه الانتهاكات. ويقول علي عامر القحطاني، الذي يترأس لجنة تُنظّم اجتماعًا لمناقشة مستقبل سقطرى بمشاركة قادة محليين: «إن القادة الاجتماعيين الذين يعبّرون عن آرائهم يواجهون أحكامًا بالسجن وتهديدات مستمرة من السلطات المحلية».ويضيف القحطاني أنه، رغم إبلاغ السلطات اليمنية بالتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في الجزيرة، «لم يصدر أي تحرك أو موقف واضح عن الحكومة المعترف بها دوليًا، وهو ما يعكس عجزها وافتقارها إلى السلطة الفعلية على الجزيرة»، على حد قوله.وفي منشور على فيسبوك، كتب جميح أن هذه الانتهاكات المزعومة «يجب التصدي لها ومحاسبة المسؤولين عنها».وأرسلت اليونسكو وفدًا دوليًا للرصد إلى الجزيرة عقب هذه البلاغات، على أن يقدّم تقريره إلى لجنة التراث العالمي لمراجعته في دورتها المقررة في وقت لاحق من هذا العام.ويقول جميح: «اليونسكو، وليس الحكومة اليمنية، هي التي ستحدد طبيعة هذه الانتهاكات، تجنّبًا للشبهات بأن التقرير قد يكون مسيّسًا».ويعرب المسؤول عن ثقته في أن سقطرى لن تُدرج على قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر لدى اليونسكو، لأن هذا التصنيف — رغم أنه قد يفتح المجال أمام دعم تقني وموارد مالية إضافية — قد يضر أيضًا بصورة سقطرى كوجهة سياحية ويعقّد تعافيها.ويصف أحمد الرميلي، وهو ناشط بيئي من سقطرى، أنشطة الإمارات بأنها «تهديد حقيقي للتنوع البيئي الفريد في سقطرى». ومن الأمثلة على ذلك الصيد الجائر، الذي تُباع منتجاته، وفقًا لعدة مصادر محلية، إلى مصنع تملكه الإمارات في الجزيرة، ثم تُنقل جوًا أو بحرًا. كما وثّق تقرير لليونسكو عام 2022، أعدّه الباحث البلجيكي كاي فان دامّه، «العواقب المدمّرة» لعمليات الجرّ المحلية على الحياة البحرية والشعاب المرجانية.ومن الأمثلة الأخرى على الاعتداءات البيئية سرقة المرجان وبيعه — وهو عنصر حيوي لاستقرار النظم البحرية — وإدخال ما لا يقل عن 126 نوعًا دخيلًا، معظمها نباتات مستوردة للزراعة المحلية أو لأغراض الزينة، إضافةً إلى حشرات غيّرت بدورها التوازن البيئي. ومن الحالات المدمّرة، وفقًا للناشطين، سوسة النخيل الحمراء، وهي خنفساء دخيلة وصلت إلى الجزيرة عبر نباتات نخيل استوردتها مؤسسة خليفة.كما يوجد سوق مربح لبيع الأنواع المتوطنة في الأرخبيل. ووفقًا لليونسكو، حيث كُشف في عام 2021 أن فراشات المنطقة كانت تُباع عبر الإنترنت بأكثر من 1,200 دولار للقطعة الواحدة.

https://english-elpais-com.cdn.ampproject.org/v/s/english.elpais.com/climate/2026-01-24/power-vacuum-in-yemen-threatens-biodiversity-of-the-one-of-a-kind-socotra-archipelago.html?outputType=amp&amp_js_v=0.1&amp_gsa=1#webview=1

انقطاع الاتصال لشهور ومزاعم احتجاز سرّي: تحقيق في مراكز احتجاز مرتبطة بالإمارات في اليمن

نوال المغافي

حصلت BBC على إذن الوصول إلى مرافق احتجاز تقع ضمن قواعد عسكرية سابقة تابعة للإمارات العربية المتحدة في اليمن، ما يؤكد مزاعم طويلة الأمد حول وجود شبكة من السجون السرية التي تديرها الإمارات وقوات متحالفة معها خلال الحرب الأهلية اليمنية المستمرة منذ أكثر من عقد.وقال محتجز سابق لـBBC إنه تعرّض للضرب والاعتداء الجنسي في أحد هذه المواقع. وشاهد فريقنا زنازين في قاعدتين في جنوب البلاد، بما في ذلك حاويات شحن نقش على جوانبها أسماء يُعتقد أنها لأشخاص محتجزين، مع تواريخ محفورة على الجدران.ولم ترد الإمارات على طلب التعليق، لكنها سبق أن نفت مزاعم مماثلة.حتى وقت قريب، كانت الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية متحالفة مع الإمارات ضد حركة الحوثيين، التي تسيطر على شمال غرب البلاد. غير أن التحالف بين شريكي الخليج في اليمن شهد تصدعًا. فقد انسحبت القوات الإماراتية من اليمن في أوائل يناير، فيما استعادت قوات الحكومة اليمنية والجماعات المتحالفة معها مساحات واسعة من الجنوب من الانفصاليين المدعومين من الإمارات.ويشمل ذلك ميناء المكلا، حيث وصلنا على متن طائرة عسكرية سعودية، وتم اصطحابنا لزيارة القواعد العسكرية الإماراتية السابقة في منطقة الضبة لتصدير النفط.وكان من شبه المستحيل على الصحفيين الدوليين الحصول على تأشيرات للتغطية من داخل اليمن في السنوات الأخيرة، لكن الحكومة دعت المراسلين لمعاينة الموقعين، برفقة وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني.وما شاهده فريقنا كان متسقًا مع روايات جمعتها BBC بشكل مستقل، سواء في تقارير سابقة أو مقابلات أُجريت منفصلة في اليمن، بعيدًا عن الزيارة الميدانية التي نظمتها الحكومة.

"لا مســـــــاحة للاستلقـــاء"

فـي أحـد المواقـع، كانـت هنـاك نحـو عشـر حاويـات شـحن، طُليـت جدرانهـا الداخليـة باللـون الأسـود، مـع تهويـة محـدودة. وبـدا أن الرسـائل المنقوشـة علـى الجـدران تشـير إلـى التواريـخ التـي أفـاد المحتجـزون أنهـم أُدخلـوا فيهـا، أو إلـى إحصـاء عـدد الأيـام التـي قضوهـا قيـد الاحتجـاز، مـع تسـجيل عـدة تواريـخ تعـود إلـى ديسـمبر 2025.وفـي قاعـدة عسـكرية أخـرى، عرضـت BBC ثمانـي زنازيـن مبنيـة مـن الطـوب والإسـمنت، مـن بينهـا زنازيـن صغيـرة تبلـغ مسـاحتها نحـو متـر مربـع واحـد وارتفاعهـا متـران، وقـال وزيـر الإعلام اليمنـي معمـر الإريانـي إنهـا كانـت تُسـتخدم للحبـس الانفرادي.وأظهـرت الصـور، بحسـب مراسـل BBC ليـام ويـر، الجـزء السـفلي مـن زنزانـة تبلـغ مسـاحتها نحـو متـر فـي متـر، بأرضيـة خرسـانية وجـدران مطليـة بالأبيـض، وبـاب طويـل أسـود مفتوح.وقـد وثّقـت منظمـات حقوقيـة شـهادات تصـف مثـل هـذه المرافـق علـى مـدى سـنوات، فيمـا تجمـع المحاميـة اليمنيـة هـدى الصـراري روايـات المعتقليـن. وحضـرت BBC بشـكل مسـتقل اجتماعًـا نظمتـه، شـارك فيـه نحـو 70 شـخصًا أفـادوا بأنهـم احتُجـزوا فـي المـكلا، إضافـة إلـى عـائلات 30 آخريـن قالـوا إن أقاربهـم لا يزالـون رهـن الاحتجاز.وأشـار عـدة محتجزيـن سـابقين إلـى أن كل حاويـة شـحن كانـت تتسـع لمـا يصـل إلـى 60 شـخصًا فـي الوقـت نفسـه، وأن السـجناء كانـوا يُعصبـون أعيُنهـم وتُقيـد أيديهـم عنـد المعصميـن، ويُجبـرون علـى الجلـوس فـي وضـع مسـتقيم طـوال الوقت.وقـال أحـد السـجناء السـابقين لـBBC: «لـم تكـن هنـاك مسـاحة للاسـتلقاء. وإذا انهـار أحـد، كان علـى الآخريـن أن يُمسـكوا بـه».

"جميـــع أنـــواع التـــعذيب"

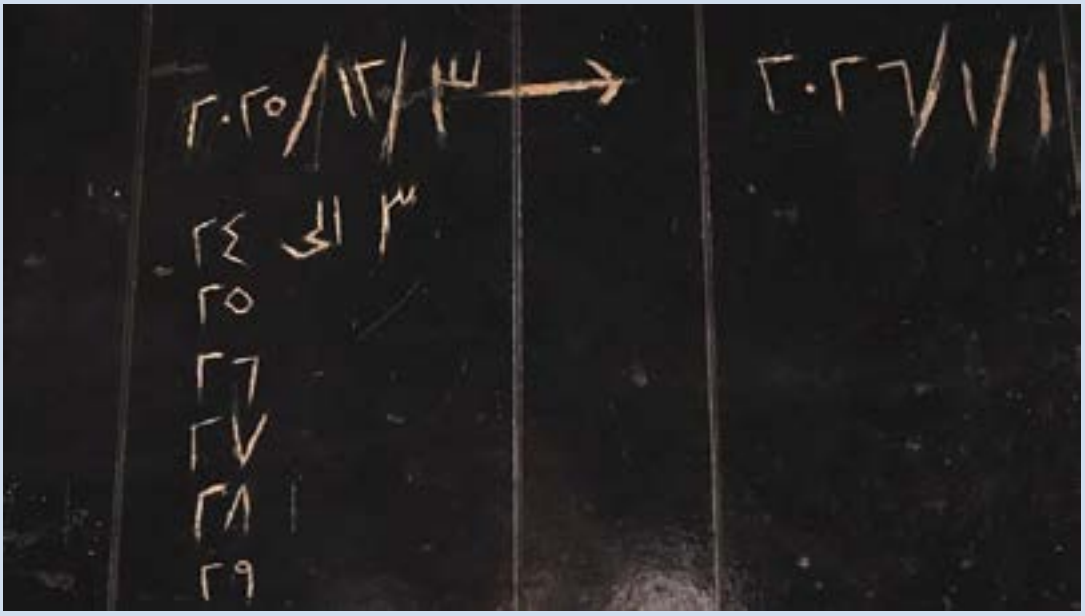

كما أفاد الرجل BBC بأنه تعرّض للضرب لمدة ثلاثة أيام عقب اعتقاله، بينما كان المحققون يطالبونه بالاعتراف بالانتماء إلى تنظيم القاعدة — وهي تهمة ينفيها.وقال: «أخبروني أنه إذا لم أعترف فسأُرسل إلى «غوانتانامو»»، في إشارة إلى مركز الاحتجاز العسكري الأمريكي في خليج غوانتانامو بكوبا. وأضاف: «لم أكن أعرف حتى ما المقصود بغوانتانامو إلى أن أخذوني إلى سجنهم. حينها فهمت».وأوضح أنه احتُجز هناك لمدة عام ونصف، وتعرّض، بحسب روايته، للضرب اليومي ولسوء المعاملة. وقال: «لم يكونوا يقدّمون لنا طعامًا كافيًا. وإذا أردت الذهاب إلى المرحاض كانوا يسمحون لك مرة واحدة فقط. أحيانًا كنت في حالة يأس شديد لدرجة أنني كنت أقضي حاجتي على نفسي».وأضاف أن آسريه شملوا جنودًا إماراتيين إلى جانب مقاتلين يمنيين، قائلًا: «تعرضنا لشتى أشكال التعذيب — وكان الاستجواب هو الأسوأ. كما تعرّضنا لاعتداءات جنسية، وكانوا يقولون إنهم سيحضرون «الطبيب»». وتابع: «هذا «الطبيب» المزعوم كان إماراتيًا. كان يضربنا ويأمر الجنود اليمنيين بضربنا أيضًا. لقد حاولت إنهاء حياتي عدة مرات».وأظهرت صور التقطها مراسل BBC ليام وير جدارًا مطليًا بالأسود نُقشت عليه تواريخ بالعربية، إضافة إلى جوانب حاويات شحن تحمل نقوشًا مماثلة.وكانت الإمارات تقود حملة لمكافحة الإرهاب في جنوب اليمن، غير أن منظمات حقوقية تقول إن آلاف الأشخاص احتُجزوا ضمن حملات استهدفت أيضًا ناشطين سياسيين ومنتقدين. وأفادت والدة أحد المحتجزين بأن ابنها أُوقف وهو في سن المراهقة ولا يزال رهن الاحتجاز منذ تسع سنوات. وقالت: «كان ابني رياضيًا، وقد عاد للتو من منافسة خارج البلاد. في ذلك اليوم ذهب إلى النادي الرياضي ولم يعد أبدًا». وأضافت: «لم أسمع عنه شيئًا لمدة سبعة أشهر، ثم سمحوا لي برؤيته لمدة عشر دقائق فقط. لقد رأيت آثار التعذيب على جسده».وزعمت أن ابنها تعرّض داخل

سجن في قاعدة تديرها الإمارات للصعق بالكهرباء، وسكب الماء المثلج عليه، واعتداءات جنسية متكررة. كما قالت إنها حضرت جلسة استماع عُرض خلالها تسجيل لابنها وهو يدلي باعتراف على ما يبدو، مضيفة: «يمكنك سماعه وهو يُضرب في الخلفية ويُملى عليه ما يقول. ابني ليس إرهابيًا. لقد سُرقت منه أفضل سنوات حياته».**شهادات ومزاعم** وعلى مدى العقد الماضي، وثّقت منظمات حقوقية ووسائل إعلام، بما في ذلك BBC ووكالة أسوشيتد برس، مزاعم تتعلق بالاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب في مراكز احتجاز تديرها الإمارات وحلفاؤها.وقالت هيومن رايتس ووتش في عام 2017 إنها جمعت شهادات لمحتجزين احتُجزوا دون توجيه تهم أو إشراف قضائي في مرافق غير رسمية، وتعرّضوا للضرب والصعق بالكهرباء وأشكال أخرى من سوء المعاملة.ونفت الإمارات تلك المزاعم عند طرحها آنذاك.وأرسلت BBC مزاعم مفصلة إلى الحكومة الإماراتية بشأن مواقع الاحتجاز التي زارتها وروايات الانتهاكات، لكنها لم تتلق ردًا.وقد وُجّهت اتهامات لجميع الأطراف بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الحرب الأهلية اليمنية، التي أدّت إلى أزمة إنسانية مدمّرة في البلاد.

أسئلة العائلات

قال الوزير معمر الإرياني إن الضحايا أبلغوا الحكومة بوجود السجون، «لكننا لم نصدق أن ذلك صحيح"كما أفادت عائلات محتجزين لـBBC إنها أثارت مرارًا مخاوفها مع السلطات اليمنية.ويعتقدون أنه كان من المستحيل أن تدير الإمارات وحلفاؤها شبكة احتجاز دون علم الحكومة اليمنية وداعميها السعوديين.وقال وزير الإعلام الإرياني: «لم نكن قادرين على الوصول إلى المواقع التي كانت تحت سيطرة الإمارات حتى الآن.وتابع "عندما حررناها اكتشفنا هذه السجون... لقد أخبرنا العديد من الضحايا بوجودها، لكننا لم نصدق أن ذلك صحيح."

ويأتي قرار الحكومة اليمنية بمنح وسائل الإعلام الدولية حق الوصول في وقت يشهد اتساع الخلاف بين السعودية والإمارات.وقد تدهورت علاقتهما المتوترة أصلًا في ديسمبر، عندما استولى الانفصاليون الجنوبيون المدعومون من الإمارات، المجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، على أراضٍ كانت تحت سيطرة القوات الحكومية في محافظتين جنوبيتين.ثم نفّذت السعودية ضربة قالت إنها استهدفت شحنة أسلحة من الإمارات كانت موجهة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي في المكلا، ودعمت مطلب مجلس القيادة الرئاسي اليمني بمغادرة القوات الإماراتية البلاد على الفور.وانسحبت الإمارات، وخلال أيام استعادت القوات الحكومية وحلفاؤها السيطرة على المحافظتين وكذلك كامل الجنوب.ومع ذلك، لا يزال الانفصاليون المتبقون يمثلون تهديدًا لموقف الحكومة في بعض المناطق، بما في ذلك ميناء عدن الجنوبي.ونفت الإمارات أن تكون الشحنة قد احتوت على أسلحة، كما نفت المزاعم السعودية بأنها كانت وراء الحملة العسكرية الأخيرة للمجلس الانتقالي الجنوبي.**محتجزون «لا يزالون رهن الاحتجاز"**وفي 12 يناير 2026، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، الذي يشرف على الحكومة، أمرًا بإغلاق جميع السجون «غير القانونية» في المحافظات الجنوبية التي كانت سابقًا تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، مطالبًا بالإفراج الفوري عن جميع الأشخاص «المحتجزين خارج إطار القانون".وقال وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني إنه تم العثور على بعض المحتجزين داخل هذه المرافق، لكنه لم يقدّم أرقامًا أو تفاصيل إضافية. وأشار بعض الأقارب — بمن فيهم والدة الرياضي المحتجز — لـBBC إلى أن المحتجزين نُقلوا منذ ذلك الحين إلى سجون أصبحت رسميًا تحت سيطرة الحكومة.وتوضح السلطات اليمنية أن نقل السجناء إلى نظام العدالة الرسمي عملية معقدة، في حين تحذر منظمات حقوقية من أن الاحتجاز التعسفي قد يستمر ببساطة تحت إدارة مختلفة.وقالت الأم: «الإرهابيون في الشوارع. أبناؤنا ليسوا إرهابيين».

1=webview#c3r117w55q4o/articles/news/com.bbc.www//:https

كيف تعيد السعودية فرض سلطة الدولة في السودان واليمن؟

لم تكن عودة القوات المسلحة السودانية (SAF) إلى الخرطوم في يناير 2026 حدثًا مفاجئًا على الأرض، ولا نتاجًا لديناميات داخلية سودانية فحسب. بل مثلت تتويجًا لحملة طويلة مدعومة خارجيًا، تعكس تقريبًا نفس المنطق الذي اتبعته السعودية في اليمن في الفترة نفسها. وعند دراسة الحالتين معًا، يتضح أن الصراعات تتشكل وفق منطق إقليمي مشترك: السعي السعودي لاستعادة سلطة الدولة المركزية، وتهميش الفاعلين غير الرسميين المدعومين من الإمارات، واستعادة النفوذ الاستراتيجي على طول البحر الأحمر.وفي السودان، بدأت القوات المسلحة استعادة سلطتها من موقع ضعف هيكلي. وبحلول منتصف 2024، كانت القوات موزعة بشكل يفوق قدراتها التنظيمية وتعاني نقصًا حادًا في الكوادر، بينما كانت تخسر الأرض لصالح قوات الدعم السريع (RSF)، التي منحها هيكلها اللامركزي وسيطرتها على الأراضي ميزة تكتيكية مؤقتة. ولم يقتصر ردّ القوات المسلحة على البعد العسكري فحسب، بل امتد إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية أيضًا. فقد شرعت في دمج القوات الحليفة التي كانت سابقًا خارج الجيش النظامي، أبرزها قوات دارفور المشتركة، وهي تحالف من الجماعات المتمردة السابقة ذات الخبرة العميقة في غرب ووسط السودان. ولعبت هذه التشكيلات دورًا حاسمًا في تثبيت مدينة الفاشر وتعطيل خطوط إمداد قوات الدعم السريع، بما حال دون توحيدها الكامل في دارفور.وفي الوقت نفسه، أعادت القوات المسلحة السودانية تفعيل وحدات شبه عسكرية إسلامية، مثل لواء البراء بن مالك. ولم يكن هذا القرار أيديولوجيًا، بل عمليًا وناجمًا عن الضرورة، إذ وفرت هذه الوحدات الكوادر والتماسك والخبرة القتالية في لحظة كانت القوات المسلحة بحاجة فيها إلى مقاتلين موالين قادرين على الدفاع عن المواقع في الحروب الحضرية. كما أطلق الجيش برنامج عفو شامل لعناصر الدعم السريع المنشقين، محولًا الصراع من مواجهة ثنائية إلى منافسة على الولاء والانضمام.بلغت هذه الاستراتيجية نقطة تحول حاسمة في أكتوبر 2024 مع انشقاق أبو عاقلة كيكل. لم يكن كيكل شخصية هامشية؛ فقد كان يقود قوات الدرع السودانية، ويُعد أحد أهم الأصول لقوات الدعم السريع في وسط السودان.

وكانت قواته مرتبطة بشكل وثيق بمناطق الجزيرة وسنار والبطانة، ولعبت دورًا رئيسيًا في انتصارات الدعم السريع السابقة. وعندما انضم كيكل إلى القوات الحكومية، تراجع زخم الدعم السريع في وسط البلاد، والأهم من ذلك، أرسل إشارة واضحة مفادها أن القوات المسلحة السودانية بدأت تعود، وهو تصور دفع إلى تكوين تحالفات محلية إضافية.وبحلول أوائل 2025، لم تعد القوات المسلحة السودانية تخوض حرب استنزاف في كل حي على حدة. ومن خلال العفو، ودمج الوحدات الحليفة، والهجمات الانتقائية، تآكلت تدريجيًا قاعدة الدعم المحلي لقوات الدعم السريع، ما جعل الدفع النهائي نحو الخرطوم أقل اعتمادًا على التدمير الشامل وأكثر تركيزًا على العزلة السياسية. وعندما عادت الحكومة رسميًا إلى العاصمة في يناير 2026، شكّل ذلك تتويجًا لعملية كانت التحالفات المحلية فيها ذات أهمية مساوية للقوة النارية.وكانت السعودية لاعبًا حاسمًا في هذا التحول. فقد وفرت الرياض الدعم المالي واللوجستي الذي مكّن القوات المسلحة من الحفاظ على العمليات انطلاقًا من ميناء السودان، وتأمين الوصول إلى البحر الأحمر، وإعادة تنظيم قواتها. ولم يقتصر الدعم على الاحتياجات المباشرة لساحة المعركة؛ إذ يُفهم على نطاق واسع أن ترتيب توريدات الأسلحة بين باكستان والسودان، بما في ذلك الطائرات المسيرة والمأهولة، كان مدعومًا ماليًا من السعودية، مما يعكس تفضيل الرياض للتمكين العسكري غير المباشر على الانتشار العلني. ويجسد هذا النمط في التمويل النهج السعودي في مناطق أخرى، القائم على تفويض المعدات مع الاحتفاظ بالسيطرة الاستراتيجية، بما يتيح لها توجيه مسار العمليات من وراء الكواليس.كما عزز الدعم الدبلوماسي السعودي باستمرار شرعية القوات المسلحة، في الوقت الذي رفضت فيه محاولة قوات الدعم السريع تشكيل حكومة موازية في منتصف 2025. منح هذا الدعم الخارجي القوات المسلحة عمقًا ماديًا وثقة سياسية، وقدرة على التخطيط للهجمات دون خوف من العزلة الدولية أو الانهيار المالي.ومن المهم ملاحظة أن السعودية لم تدخل حرب السودان كراعٍ عسكري منذ البداية. ففي المراحل المبكرة من الصراع، تبنّت الرياض مسارًا دبلوماسيًا بحتًا، واضعة نفسها كوسيط، واستفادت من السودان لتعزيز موقعها داخل جامعة الدول العربية وتحسين علاقتها مع واشنطن. وكان هذا النهج محسوبًا وحذرًا من ناحية السمعة. ومع توسع النفوذ الإماراتي عبر مزاعم تدفق الأسلحة والدعم السياسي لقوات الدعم السريع، اتضح أن الدبلوماسية وحدها لم تكن كافية. وتحول تدخل الرياض لاحقًا من إدارة دبلوماسية إلى تدخل مادي مباشر، مما يعكس بشكل غير مباشر التكتيكات نفسها التي اتُهمت الإمارات باستخدامها في الصراعات الموازية.ويكمن الاهتمام الاستراتيجي بالسودان في أن نفس المنطق السعودي كان يتكشف في اليمن تقريبًا في الوقت نفسه، وإن كان هناك اختلاف في الشكل العسكري، إذ اتخذ في اليمن طابعًا أكثر وضوحًا وعلنية. وبحلول أواخر 2025، خلصت السعودية إلى أن المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) المدعوم من الإمارات أصبح عبئًا استراتيجيًا. فقد شكلت سيطرة المجلس على الموانئ الجنوبية، وأجندته الانفصالية، واستعداده للعمل بشكل مستقل عن الحكومة المعترف بها دوليًا، تحديًا مباشرًا لرؤية السعودية لدولة يمنية موحدة تتوافق مع مصالحها الأمنية. وعندما أطلق المجلس ما عُرف بـ"عملية المستقبل الواعد"، لم ترد السعودية عبر الوساطة فحسب، بل اتخذت موقفًا عمليًا قائمًا على القوة لفرض معاييرها الاستراتيجية على الأرض.وفي 30 ديسمبر 2025، شنت القوات السعودية ضربات على سفن إماراتية في ميناء المكلا كانت تزود المجلس الانتقالي الجنوبي بالأسلحة، في تصعيد واضح ورسالة محددة. وخلال أيام قليلة، شنت القوات الحكومية المدعومة من السعودية هجومًا منسقًا، مستعيدة السيطرة على محافظتي حضرموت والمهره، ودخلت عدن بحلول 7 يناير 2026. وقد كانت سرعة انهيار المجلس ملفتة للنظر. وفي 9 يناير، أعلن المجلس حل نفسه، وفرّ زعيمه عيدروس الزبيدي إلى الإمارات.وكما هو الحال في السودان، تلت الإجراءات العسكرية السعودية في اليمن تعزيز المؤسسات. فقد تم إنشاء لجنة عسكرية عليا تحت إشراف التحالف لتوحيد القوات

المشتتة، وعقدت الرياض اجتماعات للفصائل اليمنية لصياغة عملية سياسية تُدار بقيادة سعودية. وكان الهدف واضحًا: القضاء على السلطات الموازية، وتفكيك مراكز القوة غير الرسمية، واستعادة سلسلة قيادة واحدة.وكانت الخطوط الحمراء السعودية في اليمن مرسومة منذ البداية وتم فرضها عسكريًا، لكنها لم تكن جهودًا منفردة. ففي الوقت نفسه، صاغت مصر خطوطًا حمراء صارمة في السودان، إذ يرتبط بقاء الدولة السودانية بأمنها الوطني. وقد جعل هذا التقارب من مصر شريكًا طبيعيًا لاستراتيجية السعودية. وبينما توفر السعودية العمق المالي والغطاء الدبلوماسي، تزود مصر الشرعية المؤسسية والإشارات العسكرية، واستعدادها للتصعيد العلني عند الحاجة. ومن ثم، فإن الجهد بقيادة السعودية ليس أحاديًا، بل يأتي مدعومًا بتنسيق استراتيجي مصري كامل.ليست الصدفة وراء التوازي بين السودان واليمن. فقد دخلت الدولتان عام 2026 كدول منقسمة بحكم الواقع. ففي السودان، تسيطر القوات المسلحة على الشرق والوسط، بينما تظل قوات الدعم السريع متحصنة في أجزاء من دارفور. وفي اليمن، تتوزع السلطة بين الحوثيين في الشمال والحكومة المدعومة من السعودية في الجنوب. وفي كلتا الحالتين، سعى الفاعلون المتحالفون مع الإمارات إلى صياغة الانقسام رسميًا عبر هيئات موازية: "حكومة السلام" في السودان ، و«إدارة الجنوب» في اليمن.ويرى صانعو القرار السعوديون بشكل متزايد أن تحركات الإمارات، خصوصًا ترسيخ السلطات الموازية، قد تضع كلا البلدين في انقسام جيوسياسي دائم، مما قد يهدد الحدود السعودية، ويقوّض أمن الملاحة في البحر الأحمر، ويخلق حالة من عدم الاستقرار الطويل الأمد بالقرب من ممرات التجارة الحيوية، وهو أمر يتناقض مع رؤية 2030 الاقتصادية. لذلك، ركز الرد السعودي على الاحتواء والتنويع، ليبلغ ذروته بتشكيل ما يسميه المحللون الإقليميون الآن "محور البحر الأحمر الجديد".وبحلول 2026، يضم هذا المحور الناشئ السعودية كمحرك رئيس، مع مصر وتركيا كمراسي شمالية، والسودان والصومال وإريتريا كشركاء ساحليين جنوبيين. ويوصف بأنه "تحالف الوضع القائم"، ويهدف إلى استعادة سلطة الدولة المعترف بها دوليًا بدلاً من تمكين الميليشيات أو المجالس أو الوكلاء التجاريين. وللمرة الأولى منذ 2014، تبدو خريطة البحر الأحمر الجيوسياسية مبسطة، واضحة، وإن لم تكن مستقرة بالكامل.ومع ذلك، يظل هذا الانتقال هشًا للغاية. ففي غرب السودان، تواصل قوات الدعم السريع تعزيز سيطرتها على أجزاء من شمال دارفور بعد سقوط الفاشر في أكتوبر 2025. ومن خلال استغلال عائدات الذهب وطرق الإمداد عبر ليبيا وتشاد، تظل هذه القوات قادرة على إفشال أي تسوية وطنية. ويظل الانقسام الفعلي للسودان — القوات المسلحة شرقًا، والدعم السريع غربًا — واقعًا دائمًا يجب على «عام السلام» المعلن مواجهته، وليس تغطيته.وبالتالي، سيكون من المبكر وصف التطورات الحالية على أنها انتصار سعودي حاسم أو افتراض موافقة الإمارات. إذ لا تزال الإمارات تحتفظ بأدوات غير متناظرة وقدرة على تحركات مضادة غير متوقعة. وما يمكن قوله بثقة أكبر هو أن السعودية تضع رهانها على استراتيجية عالية المخاطر: يمكن أن تؤدي استعادة الهيمنة، عند توظيفها عبر الشرعية المؤسسية، العمق الاستراتيجي، والشركاء المتوافقين مثل مصر وتركيا، إلى احتواء التجزئة وتقليل احتمال تصعيد إقليمي أوسع.. وسواء نتج عن هذا الوضع سلام مستدام في السودان ووحدة مستعادة في اليمن، أو مجرد ترتيب جديد للصراع، فإن ذلك سيحدد المرحلة التالية للجغرافيا السياسية للبحر الأحمر

https://hornreview.org/2026/01/13/how-saudi-arabia-is-reasserting-state-po-. /wer-in-sudan-and-yemen

الدراما السعودية–الإماراتية في اليمن

نبيـــل أ. خـــــوري

Arab Center Washington DC
المركز العربي واشنطن دي سي

من بين المستويات الثلاثة المتداخلة للصراع في اليمن — المحلي، والإقليمي، والدولي — برز التنافس الإقليمي بين السعودية والإمارات، الذي اندلع في مواجهات مسلحة في جنوب البلاد في ديسمبر 2025، واستمر الاضطراب حتى عام 2026. واتخذ الصراع السعودي–الإماراتي بُعد حرب بالوكالة بين الميليشيات المدعومة من السعودية تحت مظلة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ممثلةً بمجلس القيادة الرئاسي (PLC)، والجماعات المدعومة من الإمارات، بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي (STC).وفي ديسمبر 2025، سيطر المجلس الانتقالي على محافظتي حضرموت والمهرة، اللتين تحدان السعودية، لكنه بحلول منتصف يناير 2026 دُحر على يد قوات مجلس القيادة الرئاسي، وتم حل المجلس.تلاشت فعليًا طموحات الإمارات في إحكام السيطرة على المواقع الاستراتيجية في جنوب اليمن عبر دعم تشكيلات مسلحة محلية، وذلك عقب إعلانها سحب ما تبقى من قواتها من البلاد. وتشير الوقائع الميدانية إلى أن أبوظبي لم تعد في موقع يمكّنها من بسط نفوذ فعلي على مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولا حتى على أرخبيل سقطرى في خليج عدن. وفي المقابل، انتقل ثقل المبادرة إلى السعودية، التي تجد نفسها مطالَبة بإعادة تعريف مقاربتها الاستراتيجية، ليس في الساحة اليمنية فحسب، بل أيضًا في الامتدادات المتصلة بها عبر القرن الإفريقي وبحر العرب — وهي فضاءات ذات أهمية استراتيجية حيوية للمملكة وعلى المستوى الدولي.وعلى الرغم من أن السعودية والإمارات تدخلتا كشريكين عام 2015 بهدف وقف تقدم الحوثيين (أنصار الله) في جنوب اليمن ودفعهم بعيدًا عن العاصمة صنعاء، فإن تباينًا بنيويًا برز في أهدافهما الأوسع. فقد راهنت الرياض على دعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا بقيادة الرئيس آنذاك عبدربه منصور هادي، إلى جانب حزب الإصلاح المرتبط بالإخوان المسلمين، بوصف ذلك إطارًا يحافظ على بنية الدولة. في المقابل، تبنّت أبوظبي مقاربة قائمة على بناء شبكات نفوذ عبر تشكيل ودعم ميليشيات محلية كأداة موازية لتعزيز مصالحها. وفي هذا السياق، جرى استقدام عناصر من قوات الدعم السريع السودانية (RSF) لدعم القوى المتحالفة مع الإمارات في اليمن. وظهر البعد العملياتي لهذا الوجود بصورة علنية عام 2017، عندما أقرّ قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (المعروف باسم حميدتي) بخسارة مئات من

عناصره في مواجهات مع الحوثيين. ومؤخرًا، أشارت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات رقابية دولية إلى تقديم دعم عسكري إماراتي لقوات الدعم السريع خلال الحرب الدائرة حاليًا في السودان.إلى جانب المجلس الانتقالي الجنوبي — أبرز القوى المحلية المدعومة من الإمارات في جنوب اليمن — أسهمت أبوظبي في إنشاء ألوية العمالقة، التي تضطلع حاليًا بمهام أمنية في عدن عقب تراجع دور المجلس الانتقالي هناك. كما دعمت تأسيس قوات الحزام الأمني، والقوات الخاصة، وقوات المقاومة الوطنية (NRF)، التي تسيطر على نطاق ذي أهمية استراتيجية جنوب محافظة الحديدة، بما في ذلك محيط ميناء المخا على البحر الأحمر، بقيادة طارق صالح، ابن شقيق الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح، والمرتبط سياسيًا بالإمارات.وكانت غالبية القوات الإماراتية، التي قُدّر عددها بنحو 1500 عنصر على الأقل، قد انسحبت من اليمن عام 2019، مع الإبقاء على حضور محدود من المستشارين والمدربين. ولا يُفهم إعلان الانسحاب الأخير — في سياق الضغوط السعودية المرتبطة بمسار المجلس الانتقالي الانفصالي — بوصفه إنهاءً كاملًا للنفوذ الإماراتي في اليمن، إذ يُرجّح استمرار الروابط العملياتية والولاءات المؤسسية مع التشكيلات اليمنية التي أسهمت أبوظبي في بنائها. وعليه، قد يستمر الحضور الإماراتي بصيغ غير مباشرة، بالتوازي مع النفوذ السعودي، إذا ما توصل الطرفان إلى تفاهم حول الأهداف النهائية في اليمن. أما في حال تعذّر ذلك، فقد تتجه الرياض إلى تحجيم الدور الإماراتي بصورة منهجية، وصولًا إلى تقويض ركائز المشروع الانفصالي في الجنوب.وعلى المدى الأبعد، يمكن للسعودية توظيف مسار التهدئة مع إيران، بالتوازي مع إعادة تفعيل دور مجلس القيادة الرئاسي، لإحياء مسار التسوية السياسية استنادًا إلى خارطة الطريق التي طرحها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، هانس غروندبرغ.وخلال العقد الماضي، سعت الإمارات إلى بناء مجال نفوذ يمتد من ليبيا إلى القرن الإفريقي، وهو توجه تعزّز بتوقيعها اتفاقيات أبراهام مع إسرائيل عام 2020. وقد أفضت العلاقة بين أبوظبي وتل أبيب إلى تعاون أمني وتقني، إضافة إلى تدريبات بحرية مشتركة. وتشير المعطيات إلى تقاطع في الرؤى الأمنية للطرفين إزاء المنطقة، بما في ذلك دعم أنظمة حليفة، على غرار الترتيبات السياسية التي سعت الإمارات إلى ترسيخها في جنوب اليمن.وفي هذا السياق، برز الوجود الإماراتي قبالة الساحل اليمني من خلال منشآت ذات طابع عسكري ومرافئ بحرية في جزيرة سقطرى، وجزيرتي ميون وعبد الكوري في نطاق مضيق باب المندب. وبالاقتران مع مواقع وقواعد إماراتية في القرن الإفريقي، يوفّر هذا الانتشار لأبوظبي حضورًا أمنيًا على مداخل البحر الأحمر وفي بحر العرب. ومن هذا المنظور، ورغم أن الانسحاب من اليمن يمثل بلا شك انتكاسة تكتيكية، فإنه لا يبدّل بالضرورة الخطوط العريضة للاستراتيجية الإماراتية، ما لم يطرأ تحول جوهري في الرؤية السياسية أو في بنية القيادة الداخلية.تجاوز استيلاء المجلس الانتقالي على حضرموت والمهرة ما اعتبرته القيادة السعودية خطًا أحمر لأمن حدودها. ولهذا الخط الأحمر بعدٌ بحري أيضًا. إذ قد ترى المملكة في التعاون الأمني والاستخباراتي بين الإمارات وإسرائيل تهديدًا لتجارتها وحرية الملاحة، وهو أمر قد تشاركه دول إقليمية أخرى مثل مصر وإيران وتركيا. والآن، بعد أن استعادت السعودية سلطتها في اليمن، قد تواجه الإمارات مفترق طرق. فقد تضطر إلى اختيار البقاء ضمن مجلس التعاون الخليجي تحت قيادة السعودية، أو الانسحاب ومواصلة السعي للتوسع الإقليمي بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل.من المؤكد أن إدارة ترامب كانت مقسمة بين مصالحها الاقتصادية مع السعودية والأهداف الاستراتيجية المشتركة مع إسرائيل والإمارات في إطار اتفاقيات أبراهام. وحتى الآن، تبنت واشنطن سياسة التهدئة والدبلوماسية بين حليفيها الإقليميين، لكنها لم تبد استعدادًا لممارسة ضغط قوي على أي منهما. ومع ذلك، إذا ما شهدت العلاقة السعودية–الإماراتية مزيدًا من التفكك، فقد تضطر الولايات المتحدة إلى الانخراط بشكل أكثر حسمًا لضمان إيجاد أرضية مشتركة بين هذين الحليفين الاستراتيجيين.وقد أعاق التباين في المصالح والاستراتيجيات بين السعودية والإمارات في اليمن قدرة مجلس التعاون الخليجي على العمل بشكل موحد، على الأقل في المدى القريب. ومن حيث المبدأ، وباعتبارهما العضوين الأبرز في التحالف الخليجي، تقع على عاتق كل من الرياض وأبوظبي مسؤولية الحفاظ على التماسك الإقليمي. وتقدّم التطورات الأخيرة في اليمن تحذيرًا واضحًا من أي خطوات أحادية محتملة من الإمارات مستقبلًا، كما توضح كيف يمكن للطموح غير المحدود أن يقوّض الأمن الجماعي في لحظة حرجة بالنسبة للمنطقة.

https://arabcenterdc.org/resource/the-saudi-emirati-drama-in-yemen/

الشقاق السعودي–الإماراتي في اليمن وتداعياته الاقتصادية

غـــوني يلديـــز

Forbes

في 30 ديسمبر 2025، في الساعات الأولى من الصباح، استهدفت غارة جوية نفذها تحالف تقوده السعودية مركبات عسكرية وشحنات في ميناء المكلا، مدمِّرةً معدات قالت الرياض إن الإمارات العربية المتحدة أرسلتها لدعم المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) وبعد ساعات، أعلنت أبوظبي الانسحاب الطوعي لوحداتها المتبقية لمكافحة الإرهاب من اليمن. ويشكّل هذا التسلسل السريع أخطر قطيعة علنية بين القوتين الخليجيتين منذ بدء تدخلهما المشترك عام 2015.وجاءت الضربة عقب هجوم المجلس الانتقالي الجنوبي في ديسمبر عبر محافظتي حضرموت والمهرة — إذ واجه مقاومة محدودة وتمكن من السيطرة بسرعة. بالنسبة للمستثمرين الذين يتابعون مخاطر الشرق الأوسط، يؤكد هذا التصعيد وجود تفتت غير قابل للعكس. وتؤثر حالة عدم اليقين الجديدة على سلاسل إمداد الطاقة الإقليمية، والعمليات الإنسانية، واصطفافات السياسة الخارجية الخليجية.وقد حددت السلطات السعودية سفينتين من الفجيرة يُزعم أنهما عطّلتا أنظمة التتبع، وتم تفريغ شحناتهما يومي السبت والأحد. وردّ مجلس القيادة الرئاسي، برئاسة رشاد العليمي بإلغاء اتفاقيات الدفاع المشتركة مع أبوظبي، مطالبًا بخروج جميع القوات الإماراتية خلال 24 ساعة. ورغم رفض الإمارات الاتهامات الموجهة إليها بتوجيه تحركات المجلس الانتقالي، انسحبت من اليمن، ووصفت القرار بأنه إعادة تقييم فرضتها «التطورات الأخيرة".وتكمن خلف هذه التصريحات فجوة هيكلية واضحة. فالسعودية تعطي الأولوية لاحتواء النفوذ الإيراني عبر يمن موحد بنظام جمهوري، بما يتسق مع مخرجات الحوار الوطني لعام 2011 وأمن حدودها الجنوبية. أما أبوظبي، فقد استثمرت في الحكم الذاتي الجنوبي كحاجز أمام تمدد الحوثيين والتهديدات الإسلامية، مع التركيز على تأمين موانئ وجزر خليج عدن.

حسابات السيطرة

يميل التقسيم الإقليمي الآن لصالح التفتت. ويسيطر أنصار الله المدعومون من إيران — الحوثيون — على ما بين 70 و80 في المائة من سكان اليمن، بما في ذلك صنعاء والمرتفعات الشمالية الغربية. ويتناقض حكمهم، القسري ولكنه متماسك إداريًا، بحدة مع الفوضى في الجنوب. وتقلصت السلطة الفعلية لمجلس القيادة الرئاسي إلى جيوب متفرقة تشمل أجزاءً من عدن، ومأرب، وبعض المناطق الساحلية المحدودة. وقد استكملت مكاسب المجلس الانتقالي في ديسمبر إحكام قبضته على الأصول الرئيسية في الجنوب، مثل ميناء المكلا ومنشآت نفط حضرموت.

ثلاث دول، ثلاث شرعيات

يعكس تقسيم اليمن خلافًا ليس على الأراضي فحسب، بل على طبيعة السلطة السياسية ذاتها. يحكم الحوثيون — أنصار الله — من خلال «المسار القرآني»، وهو إطار سياسي-لاهوتي متجذر في «علم الهدى»، الذي يقوم على الحق الإلهي في الحكم من قبل ذرية النبي. وهذا ليس مجرد غطاء ديني، بل يشكل منطقًا بنيويًا لمشروعهم في بناء الدولة. ويسيطر الحوثيون على 70–80 في المائة من سكان اليمن، بما في ذلك صنعاء والمرتفعات الشمالية الغربية، عبر حكم قسري لكنه متماسك إداريًا. وتعمل عملياتهم في البحر الأحمر وقدراتهم في مجال الطائرات المسيّرة كاستراتيجية تواصل، في انتقال من «جماعة متمردة» إلى «قوة إقليمية»، من خلال ممارسة سيادة غير متماثلة. ويصب تجمد خطوط المواجهة منذ عام 2022 في مصلحة ترسيخ الحوثيين لسيطرتهم، تحديدًا لأنهم يعملون وفق قواعد شرعية مختلفة عن خصومهم.يقدّم المجلس الانتقالي الجنوبي نموذج «العلمانية التقدمية» في مواجهة ما يصوّره بـ «التخلف الشمالي». ويبرر هذا الإطار ليس الاستقلال فحسب، بل الفصل الحضاري. ويصور خطاب المجلس الشمال على أنه ثيوقراطي وقبلي ومتخلف، ومن ثم غير متوافق مع حكم الجنوب. وقد استكملت مكاسب ديسمبر في حضرموت ليس فقط الطموحات الإقليمية، بل أيضًا التبرير الأيديولوجي؛ إذ يبرهن التحكم في الحقول النفطية على قدرة الجنوب على الاكتفاء الاقتصادي الذاتي، ما يقوّض الحجج الجمهورية للوحدة. وتقوم قومية المجلس الانتقالي الجنوبية على نزعة دفاعية مشحونة بالاستياء، متجذرة في شعور بالتهميش منذ وحدة عام 1990.ويتمسك مجلس القيادة الرئاسي بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني لعام 2011— يمن اتحادي جمهوري موحد. لكن هذا الإلتزام لا يوجد إلا كأثر خطابي. فقد تقلصت سلطته الفعلية إلى جيوب متفرقة: أجزاء من عدن، ومأرب، ومناطق ساحلية محدودة. ويواجه مثاله الجمهوري واقعًا مفاده أن لا الأيديولوجيا (الثيوقراطية الحوثية) ولا الهوية (القومية الجنوبية) تعترف بشرعيته. ويمثل المجلس لا رؤية ثالثة، بل غياب رؤية—كيانًا قانونيًا دوليًا أجوف، يستند إلى الاعتراف الخارجي دون ولاء عضوي. **النتائج الاقتصادية المباشرة** بلغ إنتاج اليمن النفطي، المتواضع مقارنة بالمعايير الخليجية، ذروته عند نحو 440 ألف برميل يوميًا في 2001–2002، قبل أن يتراجع إلى نحو 127 ألف برميل يوميًا قبيل اندلاع الحرب مباشرة. وتتركز الحقول في محافظتي حضرموت وشبوة. وقبل الصراع، كانت الصادرات تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة. ويضع سيطرة المجلس الانتقالي الحالي هذه الموارد تحت إدارة شبه دولية، بدلًا من حكومة معترف بها دوليًا، ما يعقّد تقاسم الإيرادات مستقبلًا ويثني الاستثمار الأجنبي عن إعادة التأهيل. كما أن البنية التحتية للأنابيب متضررة، ويواجه المشغلون الجدد علاوات مرتفعة بسبب مخاطر عدم الاستقرار السياسي.بالإضافة إلى ذلك، تواجه أسواق الشحن العالمية، المرهقة بفعل اضطرابات الحوثيين في البحر الأحمر منذ أواخر 2023، تداعيات غير مباشرة. ولم يستأنف الحوثيون هجمات واسعة النطاق بعد التهدئات الإقليمية في 2025، لكن انهيار التحالف المناهض لهم يقلل فرص الضغط المنسق على صنعاء.

وقد تبقى معدلات التأمين لعبور باب المندب، التي ارتفعت خلال الحملات الحوثية النشطة، مرتفعة إذا امتد عدم الاستقرار الجنوبي إلى الأمن البحري.**حسابات العمل الإنساني** اليمن لا يزال يمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج 19.5 مليون شخص إلى المساعدات، ويواجه 17.1 مليونًا انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويخلق اقتصاد الحرب — من تحويل المساعدات والضرائب غير الرسمية إلى شبكات التهريب — حوافز مالية لجميع الأطراف للحفاظ على حالة التفتت. ويزيد الانقسام الإقليمي من صعوبة إيصال المساعدات، مع تعدد الأنظمة الجمركية، وعمليات الابتزاز عند نقاط التفتيش، وتنافس السلطات المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية على المنظمات الدولية والمتعاقدين من القطاع الخاص.**التداعيات الاستراتيجية الخليجية** بالنسبة للسعودية، يهدد الخلاف استراتيجيتها في خفض التصعيد ضمن إطار رؤية 2030. فقد سعت المملكة إلى فتح محادثات مباشرة مع الحوثيين بوساطة عمان، بهدف التوصل إلى حلول تحفظ ماء الوجه. غير أن التحركات الأحادية للمجلس الانتقالي تُقوّض هذا النهج، وقد تدفع الرياض إلى الانخراط بشكل أعمق في الملف اليمني.أما الإمارات، التي قلّصت انخراطها العسكري المباشر منذ 2019، فقد ركزت على تعزيز موطئ قدم تجاري واستراتيجي عبر موانئ وجزر، ونفوذ لدى النخب الجنوبية. ويزيل الانسحاب ما تبقى من أوراق الضغط، تحديدًا في اللحظة التي حقق فيها المجلس الانتقالي استقلالًا بحكم الأمر الواقع. وتواجه جهود أبوظبي في التنويع، بما في ذلك الاستثمارات في اللوجستيات والطاقة المتجددة، مخاطر تتعلق بالسمعة والتشغيل في بيئات يعتبر فيها حليفها السابق أفعالها مزعزعة للاستقرار.**الآثار على الاستثمار** يواجه المستثمرون في السندات الإقليمية والأسهم ومشاريع البنية التحتية غياب أطراف مقابلة موحدة. ومن المتوقع أن تتطلب جهود إعادة الإعمار المستقبلية — مع تباين تقديرات الأضرار نتيجة دمار البنية التحتية اليمنية — التعامل مع ثلاث كيانات سياسية متميزة بدلًا من كيان واحد. كما ستواجه شركات الطاقة، المهتمة باحتياطيات الغاز غير المطورة والقطاعات البحرية في اليمن، نزاعات سيادية متصاعدة.**نمط النزاعات المجمّدة** مثّل تجميد خطوط المواجهة في عام 2022 ترسيخًا للواقع السياسي لا سلامًا فعليًا. ففي الشمال، عزز الحوثيون حكمهم، بينما استكمل المجلس الانتقالي طموحاته الإقليمية في الجنوب، وأضحى مجلس القيادة الرئاسي يكتفي بدور اسمي. ويولي الرعاة الخارجيون، المرهقون من عقد من التدخلات غير الحاسمة، الأولوية لفك الارتباط بدل فرض الوحدة.ويُظهر مسار اليمن دروسًا واضحة في إدارة المخاطر الجيوسياسية. فعندما تطغى مطالب الشرعية المتنافسة — الثيوقراطية في الشمال، والانفصالية في الجنوب، والجمهورية في المركز المتقلص — على التكيف البراغماتي، تنهار الدولة الموحدة. وقد أزال 30 ديسمبر 2025 ما تبقى من مظاهر تماسك التحالف، ليصبح المشهد الآن تقسيمًا ثلاثيًا هادئًا، تدعمه التوزيعات الديموغرافية والجغرافية، وانسحاب الأطراف الخارجية، بعيدًا عن أي تسوية فدرالية متفاوض عليها.**تقييم المخاطر** قد يظل الأثر المباشر على الأسواق محدودًا، إذ تظل مساهمة اليمن النفطية هامشية، وقد تكيفت طرق الشحن الرئيسة مع الظروف الحالية. ومع ذلك، فإن السابقة تكتسب أهمية بالغة: دولة فاشلة على خاصرة شبه الجزيرة العربية، منقسمة بين كيانات ذات دوافع أيديولوجية، تمثل خطرًا مستمرًا منخفض الحدة على الاستقرار الإقليمي. ومن ثم، ينبغي على المستثمرين التعامل مع اليمن لا كأزمة مؤقتة، بل كواقع متفتت قد يستمر لسنوات.وقد أودت الحرب بحياة أكثر من 150,000 شخص نتيجة العنف المباشر، فيما بلغ إجمالي الوفيات، بما في ذلك تلك الناجمة عن المرض والمجاعة، نحو 377,000 بحلول عام 2021. ويستمر العبء الإنساني في التصاعد. وما بدأ كتدخل لاستعادة حكومة موحدة لم ينتج تقسيمًا دائمًا فحسب، بل رسخ واقعًا جديدًا؛ ولم تُحدث ضربة 30 ديسمبر هذه النتيجة، بل أكدت فقط ما كانت الوقائع الميدانية قد رسخته بالفعل.

https://www.forbes.com/sites/guneyyildiz/2025/12/30/the-saudi-uae-rift-in-ye-/men-and-its-economic-fallout

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص
من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ،
يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية
والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات
الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية. Abaad Studies & Rese-
arch Center (Abaad) is a non-profit organization
that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.
(436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties,
terrorism, freedoms as well as economic and social issues.